وسلم يمسح على الخفين بعد نزول المائدة . وذكر في البسوط ثبوت المسح بآثار مشهورة
قريبة من التواتر . وعن الحسن البصري أدركت سبعين نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم كلهم يرون المسح على الخفين . وقال أبو حنيفة ما قلت بالمسح عليهما حتى جاءني
الآثار مثل عين الشمس . وعنه حتى رأيت بضعا وسبعين من الصحابة رأوا المسح . وقال أبو يوسف
يجوز نسخ الكتاب بخبر المسح لشهرته . وقال الكرخي من أنكر المسح عليهما يخشى عليه الكفر
لأن الآثار جاءت فيه فوق حد التواتر . وذكر في المجتبى أن على قياس أبي يوسف منكره
كافر لأن حديث المسح بمنزلة المتواتر عنده ومنكر المتواتر كافر . قيل وفي التذييل
أن منكر المسح ضال مبتدع لما روى أبو حنيفة عن قتادة أنه لما قدم الكوفة
اجتمع به فقال قتادة أنت من الذين اتخذوا دينهم شيعا فقال أبو حنيفة
أنا أفضل الشيخين وأحب الختنين وأرى المسح على الخفين . وقالت الخوارج
والإمامية لا يجوز المسح عليهما وهو قول أبي بكر الجصاص وخالفه في ذلك
فإن قيل ما وجه قوله واجب وقد ذكر في الهداية وغيرها الكتب أنه جائز حتى
اختلفوا في الأفضلية فمنهم من ذهب إلى المسح أفضل وذهب عامتهم إلى أن الغسل
أفضل ومن الصحابة من أنكره كابن عباس وعائشة وأبو هريرة حتى قال ابن عباس
والله مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول المائدة وقالت عائشة لأن
تقطع قدماي أحب إلي من أن أمسح على الخفين أجيب بأن المراد وجوب
اعتقاد جوازه بدليل المقام فإن أصول الكلام لا ينبغي فيها الوقوع بالجواز
وعدمه وإنما يبحث فيها في الاعتقادات وما روي من إنكار بعض الصحابة
فقد رجعوا إلى قول عامة الصحابة فمن أنكره فنخشى عليه الكفر لأنه غريب

من الخبر

من الخبر المتواتر . وفي شرح القدوري روى أربعون نفسا من الصحابة
أنه صلى الله عليه وسلم جواز المسح على الخفين والقصر والإفطار في السفر رخصة فيفيد
الكتاب . أي في المسائل المذكورة في هذا الفصل أن القصر للمسافر رخصة لكن
بشرط أن يقصد المسافر إلى موضع بينه وبين ذلك مسيرة ثلاثة أيام بسير
الإبل ومشي الأقدام سواء في البر أو البحر أو الجبل وذلك لدى الإمام وأما عند الشافعي
بشرط مسافة ستة عشر فرسخا وكذلك لدى المالكية والحنابلة وأما عند
الحنفي فرض المسافر في الرباعية ركعتان ولا يجوز الزيادة عليهما وعند الشافعي
مخير بين الركعتين والأربع حجة الإمام قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا
من الصلوة إن خفتم قال يعلى بن أمية لعمر بن الخطاب ما بالنا نقصر وقد
أمنا فقال عمر رضي الله عنه خطر ببالي ما خطر ببالك فسألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال تلك صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقته
والصدقة من الله لا يصح الرجوع فيها وروى أنه عليه السلام قال إن الله يحب
أن يؤتى رخصه كما يحب أن يؤتى عزائمه . وروي عن عمر أنه قال لا تقولوا قصرنا
فإن الذي فرض أربعا في الحضر فرض ركعتين في السفر انتهى قوله والقصر والإفطار
في السفر رخصة المراد به اعتقاد حقيقة التبديل وإلا فخيرة أحكام الشرع
باعتبار مصالح العباد فضلا من الله الرحيم وإذا ضربتم في الأرض فليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة إن خفتم فلا إثم عليكم في قصر الصلوة
قيل وقت الآية على جواز القصر في الصلوة في السفر مطلقا حتى أخذ بعمومها نفاة
القياس ولم يقدروا بمدة وعند الذهب داود الظاهري وأتباعه قيدتم

Copyright © King Saud University